الأهرام

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٩

رئيسا الحكومة والبرلمان بحثا مع فاعليات لبنانية مصير العناصر الجزينية المنسلخين عن ميليشيا الاحتلال

«الكتلة الوطنية» دعت للعفو عنهم ومحاكمة لحد بجرم «الخروج على الشرعية»

بيروت: «الشرق الاوسط»

انشغلت المراجع الحكومية والبرلمانية اللبنانية أمس، بمضاعفات انسحاب ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» العاملة مع الاحتلال الاسرائيلي من منطقة جزين ومصير ما يزيد على مئتين من عناصر هذه الميليشيا انسلخوا عنها وقرروا تسليم أنفسهم الى الدولة.

وتباينت المواقف السياسية بين مطالب بمحاكمة هؤلاء «كعملاء ارتكبوا خيانة بحق الوطن» ومطالب «بالعفو عنهم لكي يعودوا الى حضن الشرعية».

وطالب «حزب الكتلة الوطنية» الذي يرأسه النائب السابق ريمون اده بمحاكمة (قائد هذه الميليشيا) انطوان لحد باعتباره «خارجاً على الشرعية اللبنانية والقوانين».

وأوضحت مصادر حكومية «ان ليست هناك مهلة ليسلم الذين تعاملوا مع العدو من ميليشيا العميل لحد أنفسهم.

وأنه عندما يقومون بذلك فإن القضاء العادل سينظر في حالاتهم حالة حالة». وشددت على «أن القانون يجب ان يطبق على الجميع» مشيرة الى «اقتراح قانون في مجلس النواب للعفو عن المتعاملين اذا تركوا ميليشيا العميل لحد».

وقال الامين العام لحزب الكتلة الوطنية ابراهيم اسطفان الذي ترأس وفداً من الحزب الى اجتماع مع رئيس الحكومة سليم الحص في السراي الكبير «يجب ان تعود جزين الى حضن الشرعية وتضع الدولة يدها على شؤونها، اضافة الى وجوب محاكمة انطوان لحد باعتباره خارجاً على الشرعية اللبنانية والقوانين، اما سائر العناصر فطالبنا بأن تعطى لهم مهلة عشرة أيام لكي يعودوا الى حضن الشرعية من تاريخ الانسحاب من جزين واصدار قانون عفو تقدم به حزب الله بالنسبة الى العناصر المستعدين للرجوع الى الشرعية والاّ ملاحقتهم ومحاكمتهم».

واضاف: «اذا كان لا بد من المحاسبة فلتكن من قبل الشرعية.

والرئيس الحص اطلعنا على وجهة النظر القائلة بوجود نوع من الفخ المنصوب لجزين لجهة انتشار الجيش اللبناني، علماً انه موجود في المنطقة.

المهم أن تكون جزين في عهدة الدولة ويطبق فيها القانون اللبناني والمحاكمة من قبل السلطة اللبنانية».

واستقبل الحص وفداً من الحزب السوري القومي الاجتماعي برئاسة رئيس الحزب علي قانصو الذي حذر من «المناورات والافخاخ التي يحاول العدو الاسرائيلي من حين الى آخر أن يسوقها للبنان، ولموقفه المتمسك بخيار المقاومة، ونهجه وبالتنسيق الدائم بين لبنان والشام».

وأكد «أهمية ان يسلم عملاء لحد أنفسهم الى الدولة ليقول القضاء كلمته بشأنهم». وأعلن قانصو «انه ضد أي قانون عفو عن عملاء لحد الذين يسلمون انفسهم. فالعميل ارتكب خيانة بحق الوطن. والقانون نص صراحة على عقوبات بحق أي خائن. من هنا مطالبتنا بان يتولى القضاء اللبناني أمر الذين تعاملوا مع لحد فخانوا وطنهم وقضيتهم».

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية